



## العمل في موسم الحج

□ أصدر معالي وزير العدل تعميماً إدارياً برقم ١٣/ت/٢٣٢١ في ١/٩/١٤٢٤هـ على كافة الجهات التابعة للوزارة بشأن السماح للموظف السعودي ممن يشغل المرتبة الخامسة فما دون أو ما يناسبها وكذلك المستخدم والمعين على بند الأجور بالتغيب عن عملهم مدة ثلاثين يوماً في كل عام للعمل في موسم الحج وهذا نص التعميم:

«إحفاً لتعميم الوزارة رقم ١٣/ت/١٦١٩ وتاريخ ٢٢/٨/١٤٢١هـ المبني على تعميم صاحب السمو الملكي رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم ٧/١٤٧٧٧/ر في ٢/٨/١٤٢١هـ بشأن السماح للموظف السعودي ممن يشغل المرتبة الخامسة فما دون من سلم رواتب الموظفين العام أو ما يعادل هذه المرتبة في السالمة الوظيفية الأخرى، وكذلك المستخدم والمعين على بند الأجور بالتغيب عن عمله مدة لا تتجاوز «ثلاثين يوماً» في كل عام وذلك إضافة إلى إجازة عيد الأضحى المبارك للعمل خلال موسم الحج لدى إحدى شركات نقل الحجاج «سائقاً أو فنياً»... إلخ.

وعليه فقد تلقينا نسخة من خطاب معالي وزير الحج بالنيابة رقم ١٨٤٤ في ١٧ - ١٨/٨/١٤٢٤هـ ومشفوعه نسخة لنموذج طلب العمل، ورغب معاليه الإعلام عن ذلك للراغبين بالعمل لدى شركات نقل الحجاج في موسم عام ١٤٢٤هـ واستكمال المطلوب من الجهة المختصة لدينا على أن يتم بعثه من قبلهم للنقابة العامة للسيارات ليتسنى التنسيق بين شركات نقل الحجاج والجهات الحكومية الراغب بعض منسوبيها في المساهمة في ذلك... إلخ.

عليه تجدون برفقه نسخة من نموذج طلب العمل للاطلاع وإبلاغ موجهه، والله يحفظكم.

وزير العدل

عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

## إثبات الهوية

□ أصدر معالي وزير العدل تعميماً إدارياً برقم ١٣/ت/٢٣٢٨ في ١٨/٩/١٤٢٤هـ يقضي بعدم قبول الجوازات السعودية كإثبات هوية داخل المملكة وأن إثبات الهوية للسعوديين هو «السجل المدني» وللوافدين هي الإقامة أو البطاقة التي تصدرها الجوازات لبعض الفئات وهذا نص التعميم:

إحفاً للتعميم ذي الرقم ٨/ت/١٠١١ وتاريخ ١٦/٨/١٤١٢هـ المبني على تعميم صاحب السمو الملكي وزير الداخلية بالنيابة رقم ٢س/١/٨٤٧٦/١ وتاريخ ٥/٨/١٤١٢هـ القاضي بعدم قبول الجوازات السعودية كإثبات هوية داخل المملكة.. إلخ.

عليه فقد تلقينا نسخة من تعميم صاحب السمو الملكي وزير الداخلية ذي الرقم ٥٣/٧٤٤٦٤/٧٤٤٦٤/٥٣ وتاريخ ٤/٩/١٤٢٤هـ المتضمن رغبة سموه التأكيد على أن إثبات هوية السعوديين هي السجل المدني وأن الجواز السعودي الممنوح لغير السعوديين هو لتسهيل سفر حامله إلى خارج المملكة والعودة إليها وليس لإثبات الهوية داخل البلاد وأن إثبات هوية الوافدين هي الإقامة أو البطاقة التي تصدرها الجوازات لبعض الفئات. ا. هـ

لذا نرغب إليكم الاطلاع واعتماد موجهه، والله يحفظكم.

وزير العدل

عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ

## تقريران لسنة التجربة

□ أصدر معالي وزير العدل بالنيابة تعميماً إدارياً رقم ١٣/ت/٢٢٩٨ في ١١/٨/١٤٢٤هـ على الفروع ورئاسات المحاكم بضرورة إعداد تقريرين كل ستة أشهر للموظف الجديد في سنة التجربة الأولى وذلك لتحديد مناسبتهم للعمل من عدمها وإليكم نص التعميم:

«إشارة إلى تعميم الوزارة رقم ١٣/ت/٦٦٣ في ٢٩/١/١٤١٦هـ المبني على تعميم وزارة الخدمة المدنية رقم ٤٤٨٩٩ وتاريخ ١٧/١٢/١٤١٥هـ المتضمن أن فترة التجربة للموظف الجديد تكون على فترتين تبدأ الفترة الأولى من تاريخ المباشرة ويعد عنها تقرير بعد مضي خمسة أشهر والفترة الثانية تبدأ من بداية الشهر السادس حتى نهاية العاشر ويعد التقرير عن هذه الفترة ويقدم قبل نهاية سنة التجربة بشهرين.. إلخ.

ونظراً لما لوحظ خلال السنوات الماضية من عدم التقيد بهذا التعميم فيتم الرفع للوزارة عن موظفين لعدم مناسبتهم للأعمال التي تم تعيينهم عليها بعد مضي سنة التجربة.

لذا نرغب إليكم الاطلاع والتمشي بما قضى به التعميم آنف الذكر ومتابعة ذلك مع الجهات التابعة لكم وإبلاغ الوزارة في وقته عن الحالات التي تحتاج إلى معالجة بالنقل أو الفصل مع الإحاطة بأنه سوف يتحمل كل فرع ورئاسة محاكم مسؤولية بقاء موظف غير صالح للعمل بعد سنة التجربة، والله يحفظكم.

وزير العدل بالنيابة  
علي بن إبراهيم النملة

تحديد الوصف  
الجرمي للمتهم

□ أصدر معالي وزير العدل بالنيابة تعميماً قضائياً رقم ١٣/ت/٢٢٩٤ في ١/٨/١٤٢٤هـ على كافة المحاكم بضرورة تحديد الوصف الجرمي للمتهم قبل تقدير الجزاء وهذا نص التعميم: «لقد تلقينا نسخة من خطاب صاحب السمو الملكي نائب وزير الداخلية البرقي رقم ١٩/٤٤٢٩٨ وتاريخ ٢٣/٥/١٤٢٤هـ ونسخ من خطابات سموه رقم ١٩/٢٩٩٣٩ وتاريخ ٨/٤/١٤٢٤هـ ورقم ١٩/٢١٥٨٣ وتاريخ ١٢/٣/١٤٢٤هـ ورقم ١٩/١٤٤٥٤/٢ش وتاريخ ١٢/٣/١٤٢٤هـ ورقم ١٩/٢٧١٧٨ وتاريخ ٢٧/٣/١٤٢٤هـ ومشفوع كل منها صورة من الأحكام الشرعية الصادرة بحق بعض السجناء المدانين بحيازة وترويج واستعمال الحبوب المخدرة.. إلخ، وطلب سموه الإيعاز للمحاكم بضرورة تحديد الوصف الجرمي للمتهم قبل تقدير الجزاء.. إلخ.

وحيث الحال ما ذكر وأن الأحكام المرفقة بخطابات سموه لم ينوه فيها عن الوصف الجرمي ولأهمية ذلك حسبما أشار إليه سموه لذا نرغب إليكم الاطلاع واعتماد ما سبق أن تبلغتم به في هذا الخصوص بالتعميم رقم ١٣/ت/٢٠١٦ في ٢٢/٦/١٤٢٣هـ والتوكيد على أصحاب الفضيلة بالتقيد بذلك، والله يحفظكم

وزير العدل بالنيابة  
علي بن إبراهيم النملة

## التصريح في الوكالة

□ أصدر معالي وزير العدل بالنيابة تعميماً قضائياً برقم ١٣/ت/٢٢٩٩ في ١١/٨/١٤٢٤هـ بشأن مراعاة عدم توثيق لفظة إفراغ فقط عند توثيق وكالات البيع والشراء وضرورة الاستيضاح من المنهي عن مراده والتصريح في الوكالة على البيع أو الشراء ونحو ذلك ومن ثم اتباع ذلك بلفظة «إفراغ» وهذا نص التعميم:

«بناء على ما ورد للوزارة من استشكل بعض أصحاب الفضيلة كتاب العدل حول لفظة «إفراغ» الواردة في بعض الوكالات والاعتماد على هذه اللفظة في البيع والشراء. ولأهمية ذلك وأن لكل لفظة مدلولها وبناء على ما جاء في قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة ذي الرقم ٤٣٨/٥ والتاريخ ١٤٢٤/٥/٩هـ من أن مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة لم يظهر له ما يقضي بالاعتراض على الحكم رقم ٧/٣٣٠ في ٢٤/٨/١٤٢١هـ المصدق من محكمة التمييز بالأكثرية بالقرار رقم ٦٩٦/ق/٣/١ في ١٤/٩/١٤٢٣هـ والذي ورد فيه أن التوكيل على الإفراغ لا يخول الوكيل البيع. عليه نرغب إليكم الاطلاع والاعتماد عند توثيق وكالات البيع والشراء مراعاة عدم توثيق لفظة «إفراغ» فقط ولا بد من الاستيضاح من المنهي عن مراده والتصريح في الوكالة على البيع أو الشراء ونحو ذلك ومن ثم اتباع ذلك بلفظة «إفراغ» والله يحفظكم.

وزير العدل بالنيابة  
علي بن إبراهيم النملة

تبليغ مأذوني الأنكحة  
باللائحة

□ أصدر وكيل وزارة العدل تعميماً إدارياً برقم ١٣/ت/٢٢٩٥ في ٨/٨/١٤٢٤هـ بشأن التوكيد على تزويد مأذوني عقود الأنكحة بلائحة مأذوني عقود الأنكحة وهذا نص التعميم:

«إلحاقاً للتعميمين رقم ١٣/ت/٢١٧٠ وتاريخ ١٩/١/١٤٢٢هـ ورقم ١٣/ت/٢٢٢١ وتاريخ ٧/٤/١٤٢٤هـ بشأن الموافقة على لائحة مأذوني عقود الأنكحة، ونظراً لما لوحظ من كثرة الاتصالات من بعض مأذوني عقود الأنكحة تبين من ذلك عدم تبليغهم باللائحة الخاصة بمأذوني عقود الأنكحة ولما لهذه اللائحة من أهمية للمأذونين ومعرفة موادها.

عليه نأمل بعد الاطلاع تزويد المأذونين التابعين لمحكمتكم بهذه اللائحة وما طرأ عليها من تعديل بالتعميم رقم ١٣/ت/٢٢٢١ وتاريخ ٧/٤/١٤٢٤هـ وأخذ توقيعهم على استلامهم والعلم بها وتزويد الوزارة الإدارة العامة لمأذوني عقود الأنكحة بصورة من بيانات الاستلام المرفق بها توقيع المأذون. والله يحفظكم

وكيل وزارة العدل  
عبدالله بن محمد اليحيى